الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

# حسن العلوي بين المستبد العادل والاستبداد الشفاف

علي حسين

خرج علينا السياسي والإعلامي حسن العلوي بواحدة من تصريحاته المثيرة للجدل والاهتمام ، فالرجل الذي عرف عنه الذكاء والنباهة ، وقع هذه المرة في مغالطة أشبه بما قاله قبل فترة احد الزعماء العرب من أن لا جدوى من محاولة إنشاء نظام ديمقراطي في العراق لأن " العراقيين من طبيعتهم العنف " والمقولة تطرح على السطح موضوعا مثيرا للجدل يتم طرحه للنقاش بقوة هذه الأيام واعني فكرة الدكتاتور العادل والذي يصفه البعض من المفكرين العرب بأنه القادر على قيادة شعوب لم تترسخ لديها مفاهيم الديمقراطية على حد قولهم ،وكان آخرهم حسن العلوي الذي أكد في تصريحه الذي نشرته صحيفة المشرق :

"أن سقوط نظام الاستبداد قد يعطي المصريين حريتهم،لكنه سيأخذ وطنهم،كما حدث في العراق. وأضاف العلوي تعليقا على التظاهرات الشعبية التي اجتاحت مصر "إن عائلة مبارك تستحوذ كمعظم العوائل الحاكمة ليس على الدولة فحسب، بل على أموال الناس، ما يشكل نمطا جديدا من الحكومات اخذ بالظهور خلال السنوات الماضية"، مشيرا إلى "أن نظام مبارك آيل للسقوط،وستكثر عليه السكاكين"،مستدركا "أخشى على مصر والمصريين أن يأخذوا الحرية ويفقدوا الوطن،كما حدث معنا في العراق.

وأضاف العلوي ،معربا عن تأييده ودعمه للرئيس اليمني علي عبد الله صالح "برغم مقتي ومعارضتي له" على حد قوله.

وبين العلوي "إن توقيت تفجر التظاهرات الشعبية يعد مبعثا للشك والريبة"،ومضى قائلا "لو أن صدام أعطى شيئا من الحرية وتفهم وصافح بعض معارضيه الوطنيين لما وصل الوضع في العراق إلى ما هو عليه الحال الآن، وقريب مما قاله العلوي كتب قبل فترة رئيس تحرير مجلة روز اليوسف المصرية عبد الله كمال منتقدا الديمقراطية الجديدة في العراق معتقدا كما يعتقد السيد حسن العلوي أن طبيعة العراق والشعوب العربية بأجمعها لا ينفع معها سوى نموذج المستبد العادل فيقول: "صدام حسين لم يكن عادلا على أي وجه من الوجوه، وهو حاكم من خارج التاريخ، وإن صنعه، ولكن طبيعة العراق التي انكشفت للجميع منذ زمن، وصارت الآن شمسا واضحة، تعيد طرح هذا الأمر وتصوره.. حيث أثبتت الأيام والوقائع أن المجتمع من التعقيد بحيث إنه لا يمكن إلا أن يدار بشدة.. يجب ألا تكون ديكتاتورية.. وبقوة لا ينبغي أن تكون ظالمة.

ويضيف كمال: "وقد كان صدام حسين مطابقا لوصف الكواكبي للاستبداد.. لكن حال العراق الذي أراد جورج بوش أن يحوله إلى بلد ديمقراطي نموذجي وفشل .. أثبت مجددا – وبما لا يدع مجالا للشك – أن الديمقراطية على الطريقة الأمريكية لا تصلح للمجتمعات الشرقية المعقدة.. وأن لكل بلد مواصفاته."

فيما خرج علينا صحفي آخر وهو بالمناسبة من دعاة التنوير العرب البارزين واعني به الدكتور مأمون فندي ليكتب في صحيفة الشرق الأوسط مطالبا بنموذج الدكتاتور الشفاف وهو برأيه الدكتاتور الذي يحكم قبضته الحديدية على البلاد ولكنه بالمقابل يقدم لها نموذجا جديدا للتطور وضرب مثلا بماليزيا فيقول في مقاله الذي اسماه " المستبد الشفاف "بدلا من نظرية " المستبد العادل" الإسلامية، أقترح نموذج "المستبد الشفاف" كبديل ممكن وعملي للحكم في العالم العربي، خصوصا أنني غير مقتنع البتة بأن "شتلة" الديمقراطية يمكنها أن تنمو في التربة العربية لألف سبب وسبب، ولست مهتما بما سيدعيه ما يقرب من خمسة أساتذة للعلوم السياسية يعيشون في الغرب أو مستغربين في الشرق، بأن هذا موقف عنصري من العرب والثقافة العربية، كما أنني لن أجاري البعض في سخريتهم من فكرة "أن الشعوب العربية ليست جاهزة للديمقراطية"، فأنا مقتنع تماما بأن الشعوب العربية بثقافتها القديمة والحالية لا يمكن أن تكون ديمقراطية..

ويضيف: الديمقراطية ليست، كما يفهمها العراقيون اليوم، هي حكم الأغلبية. أساس الديمقراطية هو حرية الفرد، الذي هو الوحدة الأولى في المصفوفة الإنسانية، أي الفرد الحر في اختيار ملبسه ومأكله ومعتقداته، وهذه الحرية الفردية أمر صعب التحقيق في العالم العربي لمائة سنة قادمة على الأقل.

الاستبداد ليس سببا في كل البلاء، فلو أخذنا مثلا حرب ٦٧ وزعامة جمال عبد الناصر، نجد أن المشكلة (كما يتكشف من تحليلات مرور أربعين عاما على الهزيمة)، ليست في الاستبداد ولكن في انعدام الشفافية. فإلى الآن لا نعرف من وثائق عربية ما جرى في تلك الحرب، فحتى الذين عاصروها، من أمثال محمد حسنين هيكل، يتحدثون على الشاشات معتمدين على الوثائق البريطانية وشفافية الإنجليز وغيرهم لا شفافيتهم.

جرب العرب فكرة " المستبد العادل" في بعض فترات تاريخهم، ولكن فكرة العدل بحد ذاتها هي من الصفات الألوهية التي يحاول البشر الاقتراب منها، ولكن القراءة الموضوعية والأمينة لتاريخنا تقول إنها كانت صعبة التحقيق دائما، لذا أقترح فكرة "المستبد الشفاف" التي رأيتها مجسدة في التجربة الماليزية ". وقبل هذا الحديث بسنوات خرج علينا منظر سياسي بوزن هيكل يحذر من إسقاط نظام صدام عام ١٩٩١ مشيرا إلى أن العراق بموقعه الجغرافي وتكوينه الاجتماعي لايصلح معه إلا حاكم قوي أشبه بستالين.. تخبرنا تجارب الشعوب بان أكثر من عشرة رؤساء تغيروا في أمريكا منذ منتصف القرن الماضي، وتقلبت فرنسا من الديغولية إلى الاشتراكية إلى الوسطية أكثر من مرة، وخرج من الحكم زعماء في بريطانيا بحجم ماكملان وتاتشر وبلير، ولم تقم مظاهرة في نيويورك أو باريس أو لندن، ولكننا في العراق ما أن قررنا أن نفتح نوافذ للحرية وان نتخلى عن "القائد الضرورة"، حتى وقف البعض ضد هذه الفكرة المجنونة، مصرين على أن نبقى نردد مثل الببغاوات " بالروح بالدم.. نفديك يا بطل " دائما يحاول البعض من الكتاب العرب أن يؤكدوا أن الأمم تذهب مع ذهاب قادتها حتى وان كانوا مستبدين،المطلوب أن تغيب العقول وراء ضباب الجهل، مظاهرات واحتجاجات يقودها قومجية عرب يريدون تزييف التاريخ بشعارات فارغة من اجل دكتاتور يجثم على نفوس المارة في أي من شوارع العراق، جماهير غررت بها خطب وكتابات لم تختبر الحياة تحت قبضة صدام، كتابات صفقت لعدوان " بطل البوابة الشرقية " ومثقفون عرب روجوا لحلم الوحدة العربية حين أقدم الدكتاتور على ضم الكويت، إعلام عربي وضع لخدمة صدام من اجل أن يحوله من قاطع طريق إلى بطل للوحدة العربية المنشودة.

لعل فكرة الدكتاتور العادل أخذت إشكالا متعددة في العالم العربي مستندة إلى أيديولوجية عقائدية تنظر إلى الدكتاتور كمصلح، حتى أن مفكرا إسلاميا كبيرا مثل الشيخ محمد عبده كان يتصور وجود المستبد العادل، حين أكد في إحدى كتاباته، أن الشرق بدوله لا يحيا إلا إذا أتاح الله لكل دولة من دوله رجلا قويا عادلا يحكمه، وهذه العبارة هي ترسيخ لعبارة جمال الدين الأفغاني – أستاذ محمد عبده – الذي طرح مفهوم الديكتاتورية العادلة كسبيل لحل المشاكل، ولبعث نهضة الأمة العربية بأكملها.

في الوقت الذي يقول به مفكرون عرب أن محمد عبده لم يطلق صفة الدكتاتور العادل بدون قيد أو شرط، بل وضع له مواصفات خاصة.. إذ قال: "لا يحيا الشرق بدوله وإماراته إلا إذا أتاح الله لكل منهم رجلا قويا عادلا يحكم بأهله على غير طريق التفرد بالقوة والسلطان".

حدد الدكتور سيار الجميل في دراسته القيمة عن الدكتاتورية العربية عدة شروط وضعها محمد عبدة أولها: "جعله (منحة ربانية)، أي لا ينتج عن طريقة طبيعية للوصول إلى الحكم، فهو يأتي إلى دول الشرق وإماراته ( إذا أتاح الله ذلك) وثانيا: هو (قوي عادل.. يحكم بأهله).. أي يشرك الناس على قوته.. هذا شرط عدله.. وقد كرر محمد عبده – وتلك هي ثالثا – نفس الشرط بطريقة أخرى: (على غير طريق التفرد بالقوة وبالسلطان).. أي لا يكون منفردا".. ويشرك من حوله، فيما يقف زميلهما عبد الرحمن الكواكبي بالضد من هذه الفكرة حين يصف المستبد وهو الوصف الشرقي للدكتاتور بأنه " تَصَرُّف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة " و يصف الحكومة المستبدة بأنها: الحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً، التي تتصرّف في شؤون الرّعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين. وتفسير ذلك هو كون الحكومة إمّا هي غير مُكلفة بتطبيق تصرُّفها على شريعة، أو على أمثلة تقليدية، أو على إرادة الأمّة، وهذه حالة الحكومات المطلقة. أو هي مقيّدة بنوع من ذلك، ولكنّها تملك بنفوذها إبطال قوّة القيد بما تهوى، وهذه حالة أكثر الحكومات التي تسمّي نفسها بالمقيّدة أو الجمهورية.

ثم يقول الكواكبي في كلمات موجزة وبليغة: "الاستبداد هو حكم الهوى، حكم من لا يتقيد بقانون أو عرف أو تقليد أو قاعدة، ولا يقر بأولية ما انزل الله في تعيين صلاحيات الحاكم، ويجعل هواه قانونه وشرعته، فلا شورى ولا مشاورة، ولا أهل حل وعقد، ولا قواعد، بل حكم تعسف يمليه الهوى، والعياذ بالله، هو حكم وثنية ترفع أهواء المستبد إلى مستوى إرادة فوق بشرية مقررة، تقول للأشياء كوني فتكون".

> شاع مفهوم المستبد العادل في المجتمعات العربية نظراً لافتقادهم حتى مجرد الحلم بالتغيير أو الديمقراطية فرضوا بالاستبداد

تعريف الكواكبي هذا يتفق تماما مع التعريف الحديث للدكتاتوريات والتي يصفها عالم الاجتماع الشهير ماكس فيبر بـ "كونها سلطة عدم المحاسبة، سلطة عدم خضوع متخذ القرار إلى مرجعية ما، لمحاسبة أعماله".

### حين تفقد الشعوب الحلم

شاع مفهوم المستبد العادل في المجتمعات العربية نظراً لافتقادهم حتى مجرد الحلم بالتغيير أو الديمقراطية فرضوا بالاستبداد وتمنوا أن يكون المستبد عادلاً، وراحوا يستدعون نماذج تاريخية لتدعيم هذه الفكرة، وقد روجت بعض التيارات الدينية لهذا المفهوم نكاية بالديمقراطية وكره لها وخوفا منها ، حتى أن البعض من الجماعات الدينية اعتبر الديمقراطية نوعا من أنواع الكفر لأنها تخرج على إرادة الحاكم أو ولي الأمر الذي على الشعوب طاعته والتسبيح بحمده ، ولست بصدد الرد على هذه الآراء من الناحية التاريخية ولكنني سأناقش مفهوم " المستبد العدل " والذي أعتقد أنه تعبير غير موفق وخاطئ ، فبمجرد أن أصبح الحاكم مستبدا تنتفي عنه صفة العدل لأن الاستبداد في مفهومه السياسي يعني التفرد في السلطة والقرار ، ويعني أيضا انفراده وتعاليه واستئثاره بالرأي، ويعني احتقاره للآخرين واستخفافه بهم والنظر إليهم باعتبارهم غير جديرين بالمشورة فضلاً عن المشاركة وهم لا يصلحون في نظره لاي شيء .

طرح المفكرين العرب المستبد العادل في القرن التاسع عشر تعبيرا عن مأزق فكري يشبه، من بعض الوجوه، المأزق الذي يواجهه عقلنا السياسي هذه الأيام والمتأرجح بين العجز عن ابتكار حلول وتقديم رؤى وتصورات فاعلة من شأنها الإطاحة بالاستبداد ، وبين العزوف عن القبول بنظمه والركون إلى حكمه، لذلك لم يبق له غير تلمس واقتراح مراحل انتقالية تسهم في إخراجنا منها والإجهاز عليها، وإن بعد زمن قد يكون طويلا، كان أجدادنا يواجهون مأزقا تاريخيا فرضته عليهم أوروبا القادمة لاستعمارهم، ، فعملوا على تلمس أشكال من الحكم تقويهم وتحدّث بلدانهم وتسرع تحررهم، مستوحاة من تلك الاشكال التي عرفتها أوروبا في نهايات عصرها الوسيط، وخاصة زمن الملكيتين المطلقة والدستورية، اللتين أنجزتا انتقالا ناجحا إلى العصر الحديث، لا عجب إذن أن المستبد العادل جسد في إدراكهم خليطا يتفق وأوضاعنا من الملكيتين: المطلقة والدستورية . يؤكد علماء القانون انه لايمكن ان يجتمع العدل مع الاستبداد، فالعدل حسب المفهوم السياسي هو حكم القانون ، الذي تتكفل بضبطه هيئات منتخبة ، لتعبر عن إرادتها في شكل الحكم . وحين قالت العرب إن العدل أساس الملك، كانت تعني بقولها إن الذي لا يكون عادلا لا يكون شرعيا، بل يكون ملكا جائرا / ظالما لا يجوز لجماعة المؤمنين السكوت عنه، خاصة وأن الطاعة لا تكون إلا في ما يرضي الله ورسوله والمؤمنين، وأن الظلم لا يرضي الله والرسول وإن أرضى المؤمنين أو سكتوا عليه فهم مجبرون على ذلك ، يحكم المستبد على الضد من الشرع والقانون ، وإلا لما كان مستبدا. وهو لا يقر بأية سلطة فوق سلطانه، وإلا لكان حكم بالقانون، ولأقر بأن فوق كل سلطان ، سلطة تشريعية يجب أن يخضع لها الحاكم والمحكوم معا ، من خلال هذا المفهوم ، يعتبر المستبد خارج على القانون ، لأنه ينكر ويرفض وجود أية سلطات فوق سلطته، خاصة إن كانت سلطة القانون،ولهذا يحل المستبد هواه محل إرادة الجماعة، ويبطل كل ما من شأنه الحد من سلطاته المطلقة ، فيلغي بذلك القانون والدولة والإنسان والمجتمع، ويقيم في مقابلها، وضدها، منظومة نافية للقانون معادية للإنسان هو مركزها ومحورها وأطرافها، تستمد وجودها منه مثلما يستمد هو وجوده منها.

### الأنظمة العربية وإشاعة مفهوم العادل المستبد

عندما حلت الأنظمة العربية "المستبدة" محل الاستعمار الأوربي بعد انقلابات عسكرية أزالت على مدى سنوات عمرها في الحكم المطلق جميع الخطوط الفاصلة بينها وبين باقي السلطات "القضائية والتشريعية".. ثم طوتها في سرية مفضوحة تحت لوائها وإن أبقت على اللافتات والشعارات المزيفة التي تتغنى باستقلالية تلك السلطات،

ومنذ ذلك الحين والمجالس النيابية سيقت بفضل الحكومات المستبدة إلى مخادع الأنظمة الثورية ، فلا قول إلا قول الرئيس ، ولا رأي إلا رأيه .. ولا رؤية إلا رؤيته ، ولا مشورة إلا مشورته .

ثم تبعتها مراحل بين شد وجذب من الترويض والتدجين للسلطات القضائية التي عانت تحت وطأة انتهاك الأنظمة لحصانة القضاء واستقلاليته، بل افتتحت الأنظمة لأنفسها في عقر دور عدالتها فروعاً لانتهاك آدمية وحرية المواطن المغلوب على امره والمحكوك بقوانين تسن لخدمة الطبقة الحاكمة

ونتيجة لممارسات الأنظمة المستبدة فقد علق كثير من الشوائب بذيل سلطاتها النيابية والقضائية حتى صارت مثاراً تنديد المجتمع الدولي والمنظمات الانسانية والحقوقية التي يئست من التنديد بتلك الممارسات وتلك الهيمنة على المؤسسات التشريعية والقضائية في الدول العربية ..

خروقات وانتهاكات أحدثتها وتحدثها الأنظمة المستبدة في ثوب العدالة في البلاد العربية ، تنذر كل يوم بكوارث فادحة وعواقب وخيمة أقلها شيوع الاعتقاد لدى الناس بسيادة قوانين الغاب .. و الشعور القوي بعدم جدوى القوانين في انصافهم حقوقهم وفي حمايتهم وفي صون ممتلكاتهم ،مما دفع بالشعوب إلى اللجوء إلى العلاج الناجح والوحيد وهو الثورة الشاملة كما حصل في تونس ومصر وما يحصل ربما في الايام المقبلة في اليمن والجزائر وبلدان عربية اخرى وأن العقوبات معطلة في مواجهة القوي.. ومفعلة في مواجهة الضعيف ..

### نظرية الأخ الأكبر وفوضى الاستبداد

على لسان بطل روايته الشهيرة ١٩٨٤ يقول جورج اورويل : أي غشاوة قاسية لم يكن لها داع تلك التي رانت على فهمي، وعلام كان العناد والنأي من جانبي عن هذا الصدر الحنون. وانسالت دمعتان سخيتان على جانبي أنفه. وكان لسان حاله يقول: لكن لا بأس، لا بأس فقد انتهى النضال، وها قد انتصرت على نفسي وصرت أحب الأخ الكبير."

لم يكن اورويل يحاول أن يتنبأ ، بل كان يرسم صورة العالم الحاضر حيث لا تزال بعض الشعوب خانعة خائفة يحكمها دكتاتور مستبد محميا بدبابات الجيش وطيرانه ، ليصبح الشقيق الأكبر بطل في قهر الشعوب، قادر على أن يقرر بنفسه حكم شعبه ، طالما قلبه ينبض ،ليس مهماً أبداً أعداد المسجونين السياسيين، ولا الأحكام العرفية والطوارئ، وتزييف إرادة الناس.

لذلك لم يكن هناك ما يثير الدهشة في قيام بعض الجمهوريات الديمقراطية والشعبية بترقية أبناء الرؤساء ليحلوا مستقبلا مكان آبائهم عندما تدعو الحاجة، هكذا وبكل بساطة تنتقل السلطة بالوراثة حيث لا يجد "الشقيق الأكبر" بأسا من أن يظهر نجله إلى العلن معلنا للعالم المضي في سياسته الرامية إلى الوقوف بوجه الاستعمار وخططه ، ولم يرد في كلمة " الشقيق الأكبر" ما يشير إلى اهتمامه بالأوضاع الاقتصادية المزرية التي تعيشها البلاد ، ولكنه نبه الأصدقاء إلى أن "لا يصدقوا أن الديمقراطية هي عدم التجديد، الديمقراطية هي أن تجددوا مرة واثنتين وأكثر". حقا القناعة كنز لا يفنى، التي تفنى هي الشعوب التي لم تشبع بعد من خطب ووصايا القائد الملهم .

يكتب الكواكبي في طبائع الاستبداد " المستبد إنسان ، والإنسان أكثر ما يألف الغنم والكلاب ، فالمستبد يريد أن تكون رعيته كالغنم ذلا وطاعة وكالكلاب تذللا وتملقا " ويمضي أكثر دقة حين يقول " الاستبداد صفة الحكومة المطلقة العنان ، التي تتصرف في شؤون الناس بلا خشية حساب وعقاب محققين ."

يتعجب ايتين دي ليواسية في كتابه " العبودية المختارة " من سقوط البشر في أصفاد العبودية لبشر مثلهم ، يأكل كما يأكلون ، ويموت كما يموتون " فلست ابتغي شيئا إلا أن افهم كيف أمكن لهذا العدد من الناس ، من الأمم ، أن يتحملوا طاغية واحد لايملك من السلطان إلا ما أعطوه ولا من القدرة على الأذى إلا بقدر احتمالهم الأذى منه. "

فيما يعطينا ميشيل فوكو وصفا دقيقا للمستبد : " الطاغية الغبي قد يضطهد العبيد والأغبياء مستخدما في ذلك السلاسل الحديدية ، ولكنه لا يستطيع أن يقيد الأفكار. "

الأفكار هي التي أسقطت تمثال صدام حسين وهي التي تخلصت من آخر ذكرى للجنرال فرانكو، يربح الطغاة الحروب لكنهم يخسرون معركة الحياة، حروب التاريخ يربحها الأحرار وذوو النوايا الحسنة.

ربح غاندي لأنه استطاع أن يمد يده النحيلة الهزيلة ليحرك قرص الشمس قائلا لها: بعد اليوم تغيبين عن إمبراطورية بريطانيا رغم انفك وانفها. لقد قرر أحرار الأرض أن لا إمبراطوريات بعد اليوم. لا مستبدين . ارض للبشر والإنسان.

### أسطورة القائد الأوحد

بالعكس من امم مثل الهند وبريطانيا ودول عدة جربت الديمقراطية الحقيقية، تقوم الدول الاستبدادية على قاعدة " القائد الأوحد" البطل الأسطوري الذي ينقذ البلاد من محنتها بأبسط شروط ومطالب العدالة الاجتماعية، وترى الشخصية العربية في هذا البطل سبيلا للخلاص فتضفي عليه قوة خرافية، والفضل في هذا لمناهج التعليم التي صممها جهلاء يزيفون التاريخ بشعارات براقة، صاغ منها القومجية والانتهازيون الأشعار والأغاني لكتابة ملحمة " القائد الملهم ".

يكتب أيزنهاور في رده على رسالة وجهها طالب أمريكي يسأله عن معنى الزعامة بالقول: " عندما تتألف أمريكا من زعيم واحد ومئة وأربعين مليون تابع فإنها لا تعود أمريكا، حربنا الأخيرة لم يربحها رجل واحد بل ربحها الملايين من الرجال والنساء، وفي السلم يقود زمام هذا البلد أيضا ملايين الرجال والنساء".

عندما أحس عدد من السياسيين العراقيين في عهد الملك فيصل الاول بان الحكومة تريد تعطيل الدستور ذهبوا جماعة ليعرضوا مطالب الشعب على الملك فيصل الأول حين اطلق احدهم وهو السياسي جعفر ابو التمن مقولته : "لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا أو عقارا ، فوالله الذي لا إله إلا هو إننا لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم".

ظلت البلدان العربية لعقود طويلة تغذي نوعا جديدا من الدكتاتورية أطلق عليه " الدكتاتورية الأبوية " وهذا المدلول يمثل تماما العلاقة بين الأب و الأبناء في الأسرة أو العلاقة بين رئيس القبيلة و مرؤوسيها و بسحبه على الدكتاتور ويمكن تحديد صفات تميز هذا النوع من الدكتاتوريات:

١- عدم المحاسبة عن نتائج أعماله، أو عن طريق مؤسسة قضاء مستقل أو سلطات مجتمع مدني.

٢- دائما ما يستند هذا النوع من الدكتاتوريات إلى مرجع أخلاقي أو ديني، و لكن بدون وجود سلطة محاسبة على الالتزام بهذه المراجع.

٣- اقترابه من مرتبة التقديس الإلوهية أو كما ذكر الكواكبي " إنه ما من مستبد سياسيّ إلى الآن إلا ويتّخذ له صفة قدسيّة يشارك بها الله، أو تعطيه مقامَ ذي علاقة مع الله .

بالعودة إلى موضوعة الدكتاتورية العادلة نجد أن مفهوم العدل المرتبط بشخص الدكتاتور إنما هو نوع مزيف فما هو العدل الذي سوف يتميز به الديكتاتور، وبماذا يختلف عن العدل الذي يتم بالخضوع لقوانين الدولة أو تشريعاتها، هذا التصور "العدلي" هو تأكيد للصفة المميزة للمستبد العربي كونه " سلطة أبوية أو سلطة إلهية.

يكتب مونتسكيو في كتابه الشهير روح القوانين أن الديكتاتور هو: الذي ينفرد بالرأي والحكم وفقا لأهوائه ورغباته دون مشاورة أو استرشاد من أحد، ولا يملك أية فضيلة يعتمد عليها في تأكيد مشروعيته السياسية سوى ما يحاول أن يزرعه في أذهان وقلوب المجتمع من الخوف والمهانة، بحيث لا يكون في نفوسهم سوى الترهيب والتخويف، اعتقادا منه بأن ذلك يوفر الطمأنينة والسلام".

ناضل العراقيون على مدى عقود من اجل إسقاط نموذج الديكتاتور من حياتهم العامة ويستمر أملهم اليوم في حياة سياسية سليمة، وهم يدركون جيدا أن نغمة الدكتاتور العادل إنما يراد بها عودة للتسلط الذي إذا ترسخ وأفرخ في أي بلاد وطال به المقام فإنه سينتج الفساد ويذل العباد ويخرب الاقتصاد على المدى الطويل تاركا آثاره المدمرة عبر الأجيال!..

وهنا تكمن خطورة دعوات البعض لعودة نظام شبيه بنظام " صدام الذي ظل حسن العلوي لأكثر من ثلاثين عاما يفضح جرائمه ويقدم الوثائق الدامغة على دمويته ، حتى أن كتابه " دولة المنظمة السرية " يعد الوثيقة الأبرز التي فضحت جبروت ودكتاتورية ووحشية نظام صدام ، كما ان الشعوب العربية التي تخرج اليوم منتصرة لانسانيتها وحريتها قد عانت من تسلط واستبداد حكامها ، ولا اعتقد ان حرية الاوطان وامنها مرتبط بحكامها وانما بشعوبها الساعية نحو الاستقلال والازدهار ، الازدهار والحرية التي دافع عنها في السابق العلوي في كتبه فما الذي حدث اليوم ليخرج علينا مترحما على نظام شرد خيرة مفكري البلد وسياسييه وكان هو واحدا من الذين اكتوو بنار ، العادل المستبد " ؟

> ناضل العراقيون على مدى عقود من اجل إسقاط نموذج الديكتاتور من حياتهم العامة ويستمر أملهم اليوم في حياة سياسية سليمة